

بعد الفضايلة اوجه في الثالث يرجع على الحباه من
المحاضر ما يتعدى الامام به من الصفات ويقتضيه
وما يحيط به خطأ بان يرمى الى صيد فاصاب الشيطان
سبيل ضار به منه سبيل مستأثر الناس حتى يجب في مسأله
او يكون على عاقلة وانما الضمان الواجب بخلافه
في الاحكام واقامة الحدود فهو في بيت المال او على
عاقلة منه قولان احدهما على ما ذكر الشيخ ابو حامد
والقاضي الرديني وغيرهما انه على عاقلة ايضا لقصة
المراه التي بعث اليها عمر رضي الله عنه فاحضت ذاتها
وفد ذكرناها في الرديات وطنه فان نفس واجب
بالخطا فيكون على العاقلة لحظا غيره وكذا غيره
في غير الاحكام والثاني انه في بيت المال
لانه ناظر للمستلزم فينبغي له ان يظن خطاه في ما لهم
وانصابان الوفايع والحظا فيها ما يكثر وفي الحجاب ضارها
على العاقلة الحجاب بهم فان قلت ان الضمان يكون
على عاقلة الكفارة فلو كان على كفاية خطا تابر
الناس وان قلت ان الضمان في بيت المال في الذنات
وجها انهما ان احكمت ذلك لمتول الاستمره
والشك في المنع لان الكفارة عبارة بعبء فيها
التحل والى هذا يرجع قولنا في الغائب وفي الخلاء
قولان مرثبان واولي بان لا يجب على بيت المال اذا ضرب

177
ذلك فبقية صود احكامها اذا ضرب الممام ثمانين
بن الرزب بالاجتهادات المجلود منه ففي محل ما يجب
من الضمان القولان الثانيه لوطية الحامل فاحضت
حينئذ منيتا لزمت الغرة وفي محلها القولان ان لم يعلم انها
حامل وان علم طريقان احدهما انه على الغزيرين
الغياط ان لئلا الخنزير لا يتكون عدا منما فيجرب فيجرب
غيره من وجوه الخطا وهذا ما روجه لزل الصاع والطرهما
وهو المذكور في الكتاب انها على عاقلة ولا يجب فيه
القولان لمن ذلك اللات في الخطا به الامام في الحكم
وهو اهتبا لاوله عن الصواب عدا ولو انفصل جنومات
وجبت الريبة فيما يراهها ما ذكرنا وانما ماتت
الحامل فبذلك اطلق في المختار انه لفضنها على ما يهلك
من جن امة عليها ويصل الشيخ ابو حامد وغيره فيقال
ان ماتت من الخلد وحده بان ماتت قبل الحجاب فلا ضمان
وهذا موضع الشك وفي المشامل ان فيه والحالة هذه
الخلاف المذكور فيما اذا اقام الحد في حرم مطر اربرد
مطر طائف المجرود وان ماتت من الحجاب وحده بان
احضت منومات واجبل الموت على الحجاب وحيث
تمام فيها كما وجب ضمان الخنزير وان قيل ماتت
بالحد والحجابان جميعا وجب نصف الريبة لهما ماتت
من مضمون وعز مضمون وهذا ما حكينا من التفتيح